الأهرام

المصدر : الاهرام

التاريخ : ٣١ يولية ٢٠٠٠

أطفال الشوارع بين الاستبعاد والإدماج

شهيدة الباز

خبيرة - مستشارة فى الاقتصاد السياسى للتنمية

ترتبط ظاهرة أطفال الشوارع - مثل أية ظاهرة اجتماعية - بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع فى لحظة تاريخية معينة، وتعتبر هذه الظاهرة عرضا اجتماعيا لأسباب اجتماعية واقتصادية اعمق من هذا العرض، ولذلك فإن التصدى لها لايمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا كان على اساس نظرة شمولية تحلل وتعالج الظاهرة وأسبابها الجذرية فى الوقت نفسه.

وفى دراسة لكاتبة هذا المقال (١٩٩٥) اتضح أن الفقر والتفكك الأسرى هما أبرز العوامل المباشرة لدفع الطفل إلى الشارع، وفى حالة التفكك الأسرى عن طريق الهجر أو الطلاق بالإرادة المنفردة الذى يتيحه قانون الأحوال الشخصية للزوج وفى غياب مظلة للضمان الاجتماعى خاصة بالنساء المسئولات عن اسرهن، فإن المرأة تضطر للزواج مرة أخرى ويضطر الأطفال، لإحساسهم بالرفض وسوء المعاملة من زوج الأم، وزوجة الأب كذلك، للخروج إلى العمل أو إلى الشارع فى معظم الأحوال.

وتعتبر ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة حضرية فى الاساس تتزايد مع تزايد التحضر بسبب تصاعد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر بمعدل أعلى من الفرص الاقتصادية المتاحة فى المدينة، ويرتبط ذلك بدوره بظاهرة النمو غير المتكافئ بين الريف والحضر، كما تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع حتى الآن ظاهرة ذكورية فى غالبيتها، ولكن هناك مؤشرات على وجود أناث ضمن أطفال الشوارع، وأن عددهن فى تزايد، ورغم شيوع الظاهرة فليس هناك تعريف واحد لها، حيث يركز البعض على الوجود فى الشارع كل أو معظم الوقت، وفى هذا الإطار يفرق البعض بين فئة «أطفال الشوارع» وهم الذين يعيشون وينامون فى الشارع وتربطهم به علاقة خاصة، وبين فئة «الأطفال فى الشوارع» وهم الذين يعملون أعمالا تافهة فى الشارع ثم يعودون إلى عائلاتهم للنوم، على أن البعض الآخر يركز على الخطر الذى يتعرض له الاطفال أثناء وجودهم فى الشارع دون حماية من الكبار ويتسع التعريف فى هذه الحالة ليشمل الفئتين المذكورتين سابقا، وتظهر أهمية وجود تعريف واضح فى إطار تحديد حجم الظاهرة وسماتها بهدف تقديم الحلول الملائمة.

وتنقسم العوامل التى تسهم فى نشأة واستمرار الظاهرة إلى عوامل الطرد إلى الشارع وهى الظروف التى تؤدى إلى خروج الطفل من المجرى العادى لحياته مثل الفقر والتفكك الأسرى، وعوامل الجذب إلى الشارع وهى الحرية والشعور بالاستقلال والانتماء لمجموعات مما يمارسه الطفل فى الشارع.

ولذلك فمن المهم لفهم ظاهرة أطفال الشوارع فهما صحيحا، أن يفهم هؤلاء الأطفال فى إطار العلاقات التى تربطهم بالفئات والمجموعات المختلفة فى الشارع، حيث إن هذه العلاقات تمثل الوسط الذى يتعايشون فيه وهو مجتمع الشارع فطفل الشارع لايعيش حياة فوضوية لاحيلة له فيها، كما يمكن أن يتصور غالبية الناس، فرغم أنهم يتعرضون للخطر فإن حياتهم فى الشارع منظمة تبعا لقواعد وانماط محددة، قد تختلف من مكان إلى آخر، وقد تكون بعض هذه العلاقات ايجابية وقد يأخذ بعضها شكل المشاركة فى بعض الأنشطة الإجرامية.

ومن أهم معوقات التصدى لهذه الظاهرة الرؤية المشوهة نحو أطفال الشوارع، والتى تسود المجتمع ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتى تقوم على اساس مفهوم الجناح والانحراف، ومن ثم يتم التركيز على الفعل المجرم الذى يرتكبه الطفل وليس على الطفل نفسه باعتباره ضحية لظروف خارجة عن ارادته يجب اخذها فى الاعتبار، وينعكس ذلك فى غياب سياسة ضحية شمولية تشمل الظروف الخاصة بالطفل وبعائلته والتصدى للأسباب الجذرية التى أدت إلى المشكلة، وفى هذا الإطار تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة اجتماعية اقتصادية تتطلب سياسات ملائمة لإعادة التأهيل بدلا من الاقتصاد على الإجراءات القانونية التى تمثل استبعادا للطفل من المجتمع أكثر من كونها آليات تساعده على التكيف والعودة السليمة إلى الاندماج فى المجتمع.

وبناء على ذلك يستلزم التصدى لظاهرة أطفال الشوارع أن تكون التدخلات على مستويات مختلفة ويتمثل المستوى الأول فى تبنى سياسات عامة طويلة المدى تعالج الاختلالات المجتمعية التى تساعد على افراز ظاهرة اطفال الشوارع مثل علاج الخلل الحالى فى السياسات التنموية، بما يحقق قدرا أكبر من عدالة التوزيع، ويضمن حماية حقيقة للأسر الفقيرة ويقضى على الفجوة بين الريف والحضر، وكذلك توسيع نطاق المشاركة الشعبية بالشكل الذى يسمح بوجود صوت للفقراء عند وضع السياسات التنموية المؤثرة على حياتهم، كما يجب تأكيد ضرورة تطبيق مجانية التعليم عمليا، على الأقل بالنسبة للمدارس الحكومية فى الريف، والمناطق الحضرية المحرومة، بحيث يساعد ذلك على التحاق جميع الأطفال فى سن الإلزام بالمدارس، وكذلك العمل على تعميم التعليم غير الرسمى، بالإضافة إلى وجود سياسة اجتماعية متكاملة للطفل المصرى تأخذ فى الحسبان الطفل والبيئة المحيطة به، كما يجب أن تقوم تلك السياسة على اساس أن الطفل غير المتكيف اجتماعيا هو ضحية للظروف وليس مخطئا، ولذلك يجب أن يعامل باحترام وعطف بهدف إعادة إدماجه فى المجتمع.

ويتمثل المستوى الثانى فى سياسات متوسطة وقصيرة المدى مثل العمل على توفير قاعدة بيانات تشمل معرفة حجم الظاهرة، وسمات أطفال الشوارع، وأسباب الوجود فى الشارع، واستراتيجيات البقاء التى يتبناها هؤلاء الاطفال حتى يمكن بناء السياسات والتدخلات على اساس الجوانب الايجابية فى حياة اطفال الشوارع، كما يجب أن تتعاون الوزارات المعنية كلها فى رسم سياسة شاملة ومتكاملة لمواجهة ظاهرة اطفال الشوارع بناء على النظرة الايجابية إلى الطفل، ويجب أن يتم العمل على اساس التنسيق المستمر بين الوزارات المختلفة لايجاد درجة من الاتساق بين السياسات القطاعية حتى تصب كلها فى مجرى السياسة الشاملة من أجل تحقيق أهدافها المتكاملة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ويتمثل المستوى الثالث فى السياسات والبرامج والاجراءات المحددة التى تتبناها الوزارات المختلفة على المدى القصير ومن الجدير بالذكر أن لكل من وزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والصحة والعدل والداخلية والعمل والتموين والإعلام دورا فى مواجهة هذه الظاهرة وفى كل الظواهر المرتبطة بالاطفال ضحايا الظروف الصعبة التى يعيشونها مما لا يتسع هذا المقال لذكره.

على أنه يجب التنويه بأن المنظمات الاهلية هى الفاعل المؤهل للتعامل مباشرة مع هذه الظاهرة، حيث أن الطبيعة التطوعية للعمل فيها تجعل مساهمة العاملين فى حل المشاكل أكثر إنسانية، كما يمكن للمنظمات الاهلية الدفاعية أن تقوم بالتوعية لمواجهة الظاهرة، كما أنها أكثر قدرة على حشد التمويل والتبرعات من أجل اقامة مراكز الاستقبال والإيواء المؤقت أو الدائم لهؤلاء الاطفال، ولا يمكننا هنا أن نتجاهل الدور الاجتماعى لرجال الأعمال حيث إن عليهم المساهمة بالتمويل فى كل خطط مواجهة هذه الظاهرة، كما يمكنهم العمل على إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل والتعليم ملحق بها أماكن للمبيت فى أماكن التجمعات الصناعية بحيث تؤهل هذه المراكز أطفال الشوارع للعمل بعد بلوغهم السن القانونية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية